

صناديق الخليج السيادية تكافح نفاذ السيولة وصعوبة التمويل

تآكل الهوامش الوقائية يضعف القوة المالية ويزيد من مخاطر الصدمات الخارجية

سببت أزمة كورونا ضغوطا كبيرة على الصناديق السيادية في الخليج نظرا لارتفاع متطلبات الاقتراض الإجمالية للحكومات، حيث لجأت دول المنطقة إلى تسهيل جزء من الاستثمارات الخارجية في صناديقها السيادية لتخفيف السحب مما أدى إلى نفاذ السيولة وارتفاع نسق صعوبة التمويل.

الرياض - تواجه صناديق الثروة السيادية في دول الخليج تحديات على صعيد تفاقم الالتزامات المالية للموازنات العامة، وارتفاع العجز إلى مستويات قياسية، جراء تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأدى انخفاض أسعار الخام، الناجم عن الوباء، إلى زيادة كبيرة في متطلبات الاقتراض الإجمالية للحكومات الخليجية، والتي سيتم الوفاء بها جزئيا عبر السحب من صناديق الثروة السيادية.

490

مليار دولار قيمة عجز الموازنات الخليجية بسبب ارتفاع احتياجات التمويل وانخفاض عوائد النفط

وعمان أكثر عرضة لانخفاض الأصول السيادية على المدى المتوسط بسبب تداعيات جائحة كورونا والسحب المتزايد لتعويض انخفاض أسعار النفط. وأضافت "موديز"، أن التداعيات ستؤدي إلى تآكل كبير في الهوامش الوقائية في السعودية وسلطنة عمان، ما يقلل القوة المالية لصناديقها السيادية ويزيد المخاطر الخارجية.

وجاء في التقرير في حالة عُمان، "سيؤدي العجز المزيج الكبير إلى انخفاض في كل من الاحتياطيات الدولية وأصول صناديق الثروة السيادية، ما يزيد من مخاطر الضعف الخارجية على المدى المتوسط".

وأشار بان مخزون أصول صناديق الثروة السيادية في قطر وأبوظبي، ما يزال أكثر من كاف لتغطية عقود العجز المالي عند المستويات الحالية. وفي الكويت، رصد التقرير أن العجز المالي الضخم أدى إلى استنفاد الجزء السائل من صندوق الاحتياطي العام الأصغر.

وأشار إلى زيادة مخاطر السيولة بالكويت في ظل عدم وجود قانون للديون، رغم المخزون الضخم من الأصول المحتفظ بها في صندوق الأجيال القادمة. تاريخيا، تعود فكرة إنشاء الصناديق السيادية في منطقة الخليج، وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار بالكويت أول صندوق للثروة السيادية في العالم، وتم إنشاؤه عام 1953 لاستثمار فائض العائدات النفطية.

وتضم قائمة أكبر 10 صناديق سيادية في العالم 4 صناديق عربية، يتصدرها جهاز أبوظبي للاستثمار (الإمارات) وأصوله 579.6 مليار دولار، كما يأتي في المركز الثالث عالميا، بحسب أحدث بيانات معهد صناديق الثروة السيادية (سوفي).

وتأتي هيئة الاستثمار الكويتية كثاني أكبر صندوق خليجي والرابعة

وبحسب تقارير مؤسسات التصنيف الدولية، قد تلجأ دول المنطقة إلى تسهيل جزء من الاستثمارات الخارجية في صناديقها السيادية، لتخفيف حدة السحب من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية، وعدم اضطراب أسعار صرف عملاتها.

ويصل عجز ميزانيات دول الخليج إلى 490 مليار دولار في السنوات الأربع الممتدة من 2020 إلى 2023، وبسط ارتفاع احتياجات التمويل مقابل انخفاض الإيرادات النفطية، بحسب تقديرات وكالة "ستاندر أند بورز".

وصناديق الثروة السيادية، كإستثمارات تقدر بتربيلونات الدولارات، وهي مكلفة بإدارة الثروات والاحتياطيات المالية للدول، وتتكون من أصول متنوعة مثل العقارات والأسهم والسندات، وتمثل الأثرع الاستثمارية للدول ذات الفوائض المالية.

في تقرير حديث، قالت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين، إن السعودية



ضغوط الخام تؤرق الحكومات

المالية 2020-2021 بنحو 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار)، في ظل تداعيات غير مسبوقة.

كما عدلت تقديرات الميزانية الحالية، لانخفاض المصروفات إلى 21.5 مليار دينار (70.4 مليار دولار)، والإيرادات إلى 7.5 مليار دينار (24.57 مليار دولار)، بنسبة تراجع 53 في المئة عن المستهدف مطلع العام.

ورفعت الحكومة الكويتية توقعاتها لعجز الميزانية العامة إلى 14 مليار دينار (45.68 مليار دولار) خلال العام الحالي الذي ينتهي في مارس القادم، بينما يرتفع العجز إلى 12 مليار دينار (40 مليار دولار) بالعام المالي المقبل.

بصندوق خزانة الدولة، بحسب وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني.

وتواجه الكويت خيارات صعبة مع رفض إقرار قانون الدين العام، أو فرض ضرائب لزيادة مداخيلها أسوة بدول المنطقة، ما يدفعها إلى تسهيل أصول صندوقها السيادي على نحو عاجل.

وتعيش الكويت حاليا، إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية، بسبب تأثيرات فيروس كورونا، وانخفاض أسعار النفط المصدر الرئيس لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية.

ولواجهة الأزمة، قررت البلاد خفض حجم النفقات بالميزانية العامة للسنة

وتزيد التحديات أمام الكويت قياسا على دول المنطقة، بسبب الصعوبات التشريعية لإصدار قانون الدين العام المتوقف منذ أكتوبر 2017.

وتحتاج الكويت إلى تسهيل 15 مليار دولار كحد أقصى لتغطية نفقات الميزانية العامة خلال العام المالي المقبل (2021/2022)، والذي يبدأ مطلع أبريل القادم، وفق تقديرات وكالة "موديز".

وترتب على الأزمة المالية في الكويت، تعديل النظرة المستقبلية لتصنيف الدين السيادي للبلاد إلى نظرة سلبية من مستقرة، وسط مخاطر على صعيد السيولة في الأجل القريب مرتبطة

عالميا بأصول 533.65 مليار دولار، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي بالمرتبة الثامنة بأصول تبلغ 399.45 مليار دولار.

تلها مؤسسة الاستثمارات لحكومة دبي بالمركز العاشر بأصول 301.52 مليار دولار، فيما يأتي جهاز قطر في المرتبة 11 عالميا بحجم أصول 295.2 مليار دولار.

وفق بيانات رسمية، فإن الكويت مطالبة بسداد أقساط ديون داخلية وخارجية بقيمة 14 مليار دولار خلال السنوات السبع المقبلة، منها 8 مليارات دولار سندات دولية تستحق في مارس 2022.

الصناعات الكيماوية في الأردن تتجاوز تداعيات الجائحة

التجميل من أنجح القطاعات الصناعية في المملكة من حيث التنوع والقدرة على التصدير، إن لم يكن الأكبر، ويمتلك ديناميكية تجعله في تطور ونمو مستمير حتى غدا رقما صعبا في الصناعة.

وتضم مجموعة العملاق التي يديرها الصمادي مصنعا، يعد الأحدث في الشرق الأوسط، لإنتاج أربع مواد أولية بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 22 ألف طن سنويا، تستخدم في صناعة المعقمات ومستحضرات التجميل، وبحجم استثمار يبلغ نحو 20 مليون دولار، فيما يتوقع أن يحقق الانكفاء الذاتي بهذه

وتصدر مجموعة العملاق الواقعة بمحافظة المفرق (شمال شرق الأردن) منتجاتها إلى 41 دولة في العالم منها أسواق غير تقليدية، إذ بلغت الزيادة في صادراتها خلال النصف الأول من العام الماضي نحو 24 في المئة.

وأضاف الصمادي أن الأردن وفي الوقت الذي شهد فيه العالم نقسا بالمعقمات والكمامات والأدوات الطبية المساعدة لم تخل أرفف الصيدليات والمحال بعموم المملكة من أدوات التعقيم وكونه استند على قطاع زاهر يمكنه من توفير احتياجاته محليا من دون الاعتماد على الأجنبي.

وأكد أن المملكة امتلكت خلال الجائحة مخزونا جيدا من منتجات الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، كما عملت المصانع على تعزيز مخزونها من المواد الخام لنسب غير مسبوقة تصل بعضها لستين، وتم توفير جميع المستلزمات الطبية بنفس الأسعار وبكميات زادت عن المطلوب وتم تصدير فائض إلى دول عربية وأجنبية.

معقمات ومطهرات وأسمدة، ما رفع إنتاجية المصانع العاملة لتلبية حاجة السوق المحلية بالإضافة إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ولفت إلى أن الأردن أرض الفرص الاستثمارية الواعدة والجديدة للمستثمر نظرا لوجود العديد من المزايا النسبية والتنافسية بعموم مناطق المملكة، مبينا أن الهيئة عملت على إعداد ملف خاص باهم الفرص الاستثمارية تتضمن دراسات جدوى أولية في العديد من القطاعات الاستثمارية المتنوعة كالصناعة والسياحة والخدمات والصحة والزراعة والثروات المعدنية.

فريدون حرتوقة
قطاع الكيماويات
بعد الثالث في مساهمته في الصادرات الصناعية

وقال حرتوقة إن "القطاع الصناعي نال الحصة الأكبر من الحزمة الاستثمارية التي أطلقتها هيئة الاستثمار، بوجود 19 فرصة استثمارية بحجم استثمار يصل إلى 410 ملايين دولار، موزعة على عدد كبير من المشروعات الصناعية المختلفة وكان من ضمنها الصناعات الكيماوية والأسمدة والكيماويات والمعقمات".

وأكد مدير عام مجموعة العملاق الصناعية حسن الصمادي أن "الصناعة الأردنية شهدت ومنذ فترة التسعينات من القرن الماضي الزخم في الانطلاق إلى أفق أوسع فنشأت العديد من الصناعات وبخاصة الكيماوية ونشطت صناعة التغليف والطباعة ووصلت المنتجات الأردنية إلى 140 دولة حول العالم".

عمان - تمكنت صناعة الكيماويات الأردنية من تجاوز تداعيات كورونا من خلال تحقيقها لفرص اقتصادية وافرّة حيث استفادت من الإعفاءات والحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

أكد رئيس هيئة الاستثمار الأردنية بالوكالة فريدون حرتوقة أن "الأردن يزخر بالعديد من قصص النجاح الحقيقية لاستثمارات في مجال الصناعات الكيماوية استفادت من الإعفاءات والحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار".

وبين أن "الفرص الاستثمارية التي أطلقتها الهيئة في قطاع الصناعات الكيماوية تنوعت لتشمل الأسمدة والمعقمات والمخلفات والأسمدة العضوية وسيليكات البوتاسيوم وسيليكات جل وحامض الفوسفوريك وغيرها العديد من الفرص موزعة بعموم محافظات الأردن".

وأشار إلى أن "قطاع الكيماويات يعتبر ثالث أكبر قطاع من حيث مساهمته في الصادرات الصناعية، وما يميز هذا القطاع قابليته الكبيرة على التطور والتحديث وابتكار منتجات جديدة بسرعة فائقة وتعدد استعمالات منتجاتها".

وأشار حرتوقة إلى "الأهمية النسبية العالية التي تتمتع بها منتجات القطاع المختلفة سواء للأفراد وللقطاعات الأخرى التي ترتبط بروابط عديدة مع الصناعات الكيماوية باعتبار أن منتجاتها لها مدخلات إنتاج أبرزها الصناعات العلاجية والدوائية والإنشائية".

وأكد أن قطاع الصناعات الكيماوية استفاد بشكل إيجابي جراء جائحة كورونا، حيث أسهمت الأزمة بارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية

الكويت تعزز تقليص اتفاقات توريد النفط لمشتري آسيا

العام، مما يحول البلد إلى واحد من أكبر منتجي الوقود في المنطقة.

وقال أحد المصادر "الشركة تضبط وترتب عقودها مع الزبائن لأن الطلب المحلي سيرتفع أوائل العام المقبل. وللفادي قطع أي التزامات لعام بأكمله تقلص مؤسسة البترول الكويتية مدة العقود إلى تسعة أشهر". وأضاف أن المؤسسة ستوقع من جديد عقودا مدتها 12 شهرا اعتبارا من أبريل 2022.

ولم ترد المؤسسة على طلب رويترز بالبريد الإلكتروني للحصول على تعليق. وقالت المصادر إن شركات التكرير الهندية خططت لزيادة واردات النفط الكويتي هذا العام بعدما خفض العراق إمدادات العقود محددة المدة من خام البصرة الخفيف هذا العام.

وتسعى شركة بهارات بتروليوم لزيادة 25 في المئة في إمداداتها من مؤسسة البترول الكويتية إلى 60 ألف برميل يوميا مع خيار شراء 50 ألف برميل يوميا إضافية في السنة المالية 2021 - 2022.

وقالت المصادر إن الشركة كان لديها خيار شراء 28 ألف برميل يوميا خلال السنة المالية الحالية التي انتهت في 31 مارس.

وهناك شركة تكرير هندية أخرى تتطلع إلى زيادة كميات التعاقد هي مانجالور للتكرير والبتروكيماويات، إذ تسعى إلى زيادتها 14 في المئة إلى 40 ألف برميل يوميا مع رفع كميات الشراء الاختيارية إلى 15 ألف برميل يوميا من عشرة آلاف برميل يوميا في 2020 - 2021. كما ترغب مؤسسة النفط الهندية في خفض كمية التعاقد إلى 100 ألف برميل يوميا من 120 ألف برميل يوميا، لكنها تسعى لزيادة الكميات الاختيارية إلى 50 ألفا من 30 ألف برميل يوميا.

ويأتي التغيير المقترح بعد قرار العراق، ثاني أكبر منتج في أوبك، خفض صادراته النفطية إلى الهند هذا العام من أجل الوفاء بحصته في إطار اتفاق المنظمة، وذلك في الوقت الذي تعزز فيه شركات التكرير الهندية الإنتاج لتلبية ارتفاع الطلب مع نهوض ثالث أكبر مستورد للخام في العالم من تداعيات جائحة كوفيد - 19.

وقالت المصادر إن مصفاة الزور التابعة للمؤسسة والمالعة طاقتها 615 ألف برميل يوميا، وهي الرابعة للبلاد، من المقرر أن تبدأ العمل قبيل نهاية

الكويت تعزز تقليص اتفاقات توريد النفط إلى بعض المشتريين الآسيويين في خطوة لترتيب أولويات التزويد بالخام إلى تسعة أشهر لتلبية الطلب على مصفاة الجديدة.

وقالت المصادر إن مصفاة الزور التابعة للمؤسسة والمالعة طاقتها 615 ألف برميل يوميا، وهي الرابعة للبلاد، من المقرر أن تبدأ العمل قبيل نهاية



فرصة لترتيب أولويات الإنتاج